

تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقرير المالي 1 التغيرات في الالتزامات القائمة بالإزالة وإعادة الحالة الأصلية والالتزامات المشابهة

المراجع

- المعيار الدولي للتقرير المالي 16 " عقود الإيجار".
- معيار المحاسبة الدولي 1 " عرض القوائم المالية" (المُنقح في 2007)
- معيار المحاسبة الدولي 8 "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"
- معيار المحاسبة الدولي 16 "العقارات والألات والمعدات" (المُنقح في 2003)
- معيار المحاسبة الدولي 23 "تكاليف الاقتراض"
- معيار المحاسبة الدولي 36 "الهبوط في قيمة الأصول" (المعدل في 2004)
- معيار المحاسبة الدولي 37 "المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة"

الخلفية

1 على العديد من المنشآت التزامات بتفكيك وإزالة بنود العقارات والألات والمعدات وإعادتها إلى الحالة الأصلية. وفي هذا التفسير يشار لمثل هذه الالتزامات على أنها "الالتزامات بالإزالة وإعادة الحالة الأصلية والالتزامات المشابهة". وبموجب معيار المحاسبة الدولي 16، تشمل تكلفة بند العقارات والألات والمعدات التقدير الأولي لتكاليف تفكيك وإزالة البند وإعادة الموقع الذي يقع فيه البند إلى حالته الأصلية، التي تتحمل المنشأة الالتزام بها إما عندما يتم اقتناء البند أو كنتيجة لاستخدام البند خلال فترة محددة لأغراض غير إنتاج مخزون خلال تلك الفترة. ينطوي معيار المحاسبة الدولي 37 على متطلبات بشأن كيفية قياس الالتزامات بالإزالة، وإعادة الحالة الأصلية والالتزامات المشابهة. يقدم هذا التفسير إرشادات بشأن كيفية المحاسبة عن آثار التغيرات في قياس الالتزامات القائمة بالإزالة، وإعادة الحالة الأصلية والالتزامات المشابهة.

النطاق

- 2 ينطبق هذا التفسير على التغيرات في قياس أي التزام قائم بالإزالة أو إعادة الحالة الأصلية أو التزام مشابه يكون في أن معا:
- (أ) قد تم إثباته على أنه جزء من تكلفة بند من بنود العقارات والألات والمعدات وفقا لمعيار المحاسبة الدولي 16 أو كجزء من تكلفة أصل حق الاستخدام وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 16؛
- (ب) قد تم إثباته على أنه التزام وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 37.
- فعلى سبيل المثال، قد يوجد التزام بالإزالة أو إعادة الحالة الأصلية أو التزام مشابه بتفكيك آلات، أو إصلاح الأضرار البيئية في الصناعات الاستخراجية، أو إزالة معدات.

الإشكال

- 3 يتناول التفسير كيف ينبغي أن تتم المحاسبة عن أثر الأحداث التالية التي تغير قياس التزام قائم بالإزالة أو إعادة الحالة الأصلية أو التزام مشابه:
- (أ) تغير في التدفق الخارج المقدر لموارد تنطوي على منافع اقتصادية (أي التدفقات النقدية) المطلوب لتسوية الالتزام.
- (ب) تغير في معدل الخصم الحالي المستند إلى السوق كما تم تعريفه في الفقرة 47 من معيار المحاسبة الدولي 37 (يشمل ذلك التغيرات في القيمة الزمنية للنقود والمخاطر الخاصة بالالتزام).
- (ج) زيادة تعكس مرور الوقت (يشار إليها -أيضا- على أنها تخفيض الخصم).

الإجماع

- 4 يجب أن تتم المحاسبة، وفقاً للفقرات 5 – 7 أدناه، عن التغييرات في قياس التزام قائم بالإزالة وإعادة إلى الحالة الأصلية والالتزام مشابه ينتج عن تغييرات في الوقت أو المبلغ المُقدر للتدفقات الخارجة لموارد تنطوي على منافع اقتصادية مطلوبة لتسوية الالتزام أو عن تغيير في معدل الخصم.
- 5 إذا تم قياس الأصل ذي العلاقة باستخدام نموذج التكلفة:
- (أ) مع مراعاة الفقرة (ب)، يجب إضافة التغييرات في الالتزام إلى تكلفة الأصل ذي العلاقة، أو طرحها منه، في الفترة الحالية.
- (ب) لا يجوز أن يتجاوز المبلغ الذي يتم طرحه من تكلفة الأصل مبلغه الدفترى. وإذا تجاوز الانخفاض في الالتزام المبلغ الدفترى للأصل، فإن الزيادة يجب إثباتها مباشرة ضمن الربح أو الخسارة.
- (ج) إذا نتج عن التعديل إضافة إلى تكلفة الأصل، فيجب على المنشأة الأخذ في الحسبان ما إذا كان هذا يُعد مؤشراً على أن المبلغ الدفترى الجديد للأصل قد لا يكون من الممكن استرداده بشكل كامل. وإذا كان يُعد مؤشراً على مثل هذا، فإنه يجب على المنشأة اختبار الأصل للهبوط من خلال تقدير المبلغ الممكن استرداده منه وتجب المحاسبة عن أي خسارة هبوط، وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 36.
- 6 إذا تم قياس الأصل ذي العلاقة باستخدام نموذج إعادة التقييم:
- (أ) تعدل التغييرات في الالتزام من فائض أو عجز إعادة التقييم الذي تم إثباته سابقاً على ذلك الأصل، بحيث:
- (1) يجب (مع مراعاة الفقرة (ب)) إثبات الانخفاض في الالتزام ضمن الدخل الشامل الآخر وزيادة فائض إعادة التقييم ضمن حقوق الملكية، باستثناء أنه يجب إثباته ضمن الربح أو الخسارة بالقدر الذي يعكس عجز إعادة تقييم على الأصل تم إثباته سابقاً - ضمن الربح أو الخسارة.
- (2) يجب إثبات الزيادة في الالتزام ضمن الربح أو الخسارة، باستثناء أنه يجب إثباتها ضمن الدخل الشامل الآخر وتخفيض فائض إعادة التقييم ضمن حقوق الملكية بقدر أي رصيد دائن موجود في فائض إعادة التقييم يتعلق بذلك الأصل.
- (ب) في حالة أن الانخفاض في الالتزام يتجاوز المبلغ الدفترى الذي كان سيتم إثباته فيما لو كان قد تم تسجيل الأصل بموجب نموذج التكلفة، فإن الزيادة يجب إثباتها مباشرة ضمن الربح أو الخسارة.
- (ج) يُعد التغيير في الالتزام مؤشراً على أن الأصل قد يتعين إعادة تقييمه لضمان أن المبلغ الدفترى لا يختلف بشكل ذي أهمية نسبية - عن ذلك الذي كان سيتم تحديده باستخدام القيمة العادلة في نهاية فترة التقرير. ويجب أن تؤخذ أي إعادة تقييم من هذا القبيل في الحسبان عند تحديد المبالغ التي يتم إثباتها ضمن الربح أو الخسارة أو ضمن الدخل الشامل الآخر بموجب البند (أ). وإذا كانت إعادة التقييم ضرورية، فإن جميع الأصول من تلك الفئة يجب أن يتم إعادة تقييمها.
- (د) يتطلب معيار المحاسبة الدولي 1 الإفصاح ضمن قائمة الدخل الشامل عن كل مكون لدخل أو مصروف شامل آخر. وللالتزام بهذا المتطلب، فإن التغيير في فائض إعادة التقييم الناشئ عن تغيير في الالتزام يجب تحديده والإفصاح عنه بشكل منفصل - على هذا النحو.
- 7 يتم استهلاك المبلغ المعدل القابل للاستهلاك للأصل على مدى عمره الإنتاجي. لذلك، عندما يبلغ الأصل ذو العلاقة نهاية عمره الإنتاجي، فإنه يجب إثبات جميع التغييرات اللاحقة في الالتزام ضمن الربح أو الخسارة حال حدوثها. وينطبق هذا في ظل كل من نموذج التكلفة ونموذج إعادة التقييم.
- 8 يجب إثبات التخفيض الدوري للخصم ضمن الربح أو الخسارة على أنه تكلفة تمويل حال حدوثه. وغير مسموح بالرسملة بموجب معيار المحاسبة الدولي 23.

تاريخ السريان

9 يجب على المنشأة تطبيق هذا التفسير للفترات السنوية التي تبدأ في 1 سبتمبر 2004 أو بعده. ويشجع على التطبيق الأبعد. وإذا طبقت المنشأة التفسير لفترة تبدأ قبل 1 سبتمبر 2004 أو بعده، فيجب عليها الإفصاح عن تلك الحقيقة.

أ9 عدل معيار المحاسبة الدولي 1 (المنقح في 2007) المصطلحات المستخدمة في جميع أجزاء المعايير الدولية للتقرير المالي. بالإضافة إلى ذلك، عدل الفقرة 6. يجب على المنشأة تطبيق تلك التعديلات للفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2009 أو بعده. وإذا طبقت المنشأة معيار المحاسبة الدولي 1 (المنقح في 2007) لفترة أبكر، فإنه يجب تطبيق التعديلات لتلك الفترة الأبعد.

ب9 عدل المعيار الدولي للتقرير المالي 16 المصدر في يناير 2016 الفقرة 2. يجب على المنشأة تطبيق هذه التعديلات عند تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 16.

التحول

10 تجب المحاسبة عن التغييرات في السياسات المحاسبية وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي 8 "السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء".

¹ إذا طبقت المنشأة هذا التفسير لفترة تبدأ قبل 1 يناير 2005، فإنه يجب على المنشأة الامتثال لمتطلبات الإصدار السابق لمعيار المحاسبة الدولي 8، الذي كان بعنوان "صافي الربح أو الخسارة لفترة والأخطاء الأساسية والتغييرات في السياسات المحاسبية"، ما لم تكن المنشأة تطبق النسخة المنقحة لذلك المعيار لتلك الفترة الأبعد.